مصادر التمزق والتناحر السياسي والاجتماعي في الفكر التربوي الإسلامي المعاصر

عبد الحميد أحمد أبو سليمان*

ليس من الصعب على من يرقب الأمّة الإسلامية والعالم الإسلامي في العصر الحاضر وعبر قرون عديدة مضت أن يلاحظ تفشي التفكّك والتمزّق والتناحر وضعف الرابطة الاجتماعية وغلبة رابطة الدم متمثّلة في القبيلة والأسرة.

إن من المؤسف أنه لا يصعب أن يتصوّر الإنسان في هذا العصر تمزّق أيّ بلد إسلامي إلى أكثر من دولة وإن كان من الصعب تصوّر اندماج أكثر من شعب أو دولة في كيان واحد متين الوحدة والبنيان.

هذا التفكك والتمزق لا يرجع إلى جهل بفوائد الوحدة والتضامن فكثيراً ما تعقد المؤتمرات وتوضّح فوائد الاتحاد والوحدة في مختلف صورها السياسية والاقتصادية والثقافية، كما توقّع اتّفاقيات الوحدة والتضامن السياسية والثقافية والاقتصادية والأسواق المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية وإعطاء الأفضليات ومع ذلك يستمر التمزق ويتفاقم الصراع وتبقى هذه الاتفاقيات حبرا على ورق.

وكم دبجت الأحاديث والمقالات والكتب لتوضيح فوائد الوحدة والتضامن وضربت الأمثال من بطون كتب التاريخ ومن تجارب المجتمعات المتقدّمة المعاصرة حثاً للأمة على الوحدة والتضامن، ولكن كل ذلك يذهب هباءً دون جدوى وكأن هذه

---

* دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة بانسلفينيا، ١٩٧٢، مدير الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ورئيس مجلس أمناء المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الدروس والنصائح تلقى بلغات عجماء لتقع على آذان صمّاء.

والسؤال الّذي لا بدّ أن يلحّ على الخاطر هو لماذا هذه الظاهرة؟ وما سر هذا الخلل الذي أصاب الأمة في بنيتها النفسية والاجتماعية ورمى بها في أتون الصراع والتمزق وسبب لها هذا القدر من الضعف الذي يخدم أهداف الأعداء والخصوم دون سواهم؟

ولعل أول ما يتبادر إلى الخاطر كثغرة في أساس بناء هذه الأمة وسبب لهذا التفكك والتمزق والتناحر ــ لكثرة ما هاجم المستشرقون الإسلام ــ أن يكون الدين والعقيدة الإسلامية هما المسئولين عن هذه الظاهرة المأساوية حيث إن الدين والعقيدة يكونان الأساس النفسي في كيان الفرد والمجتمع. والردّ على ذلك هيّن ويسير فالدين والعقيدة الإسلامية بريئان من هذه التهمة، بل هما على العكس من ذلك يحثان ويلحان على الإخاء والوحدة والتضامن والتكافل. والقرآن الكريم والسنة النبوية مليئان بالنصوص التي تحض على الوحدة والتضامن في شتى الصور وعلى مختلف المستويات الفردية والجماعية. معنى ذلك أن الإسلام ينهى عن الفرقة والتشرذم وينأى بالمسلم عن الشح والأثرة.

فإذا كان الدين يأمر بالوحدة والتكاتف وليس هو سبب هذا الخلل، فما السبب إذاً؟ أول ما يخطر بالبال أن يكون السبب هو دواعي الأنانية والمصلحة الشخصية التي يجب على المرء أن يتجاوزها في سبيل مصلحة الأمة والجماعة. هذا ما يدعو إليه العقل والمصالح العليا للأمة ومع ذلك نجد أن الأمة الإسلامية المعاصرة لا تستجيب إلى دواعي العقل والمصلحة وتظل تفتقر إلى قوى الوحدة وروح التضامن وما زالت تسود بقاعها مظاهر الفرقة والتمزق والتناحر.

وهنا لابد للمرء من وقفة متأنية أمام هذه العقدة المستعصية، لأنه إذا لم تكمن أسباب الفرقة في الدين والعقيدة من جانب، وفي الجانب الآخر نجد أن العقل ومصلحة الأمة يرفضان هذه الفرقة والتناحر، فماذا يكون السبب؟ إن أول ما يتبادر للذهن عند طرح مثل هذا السؤال، أن يكون الاستبداد... استبداد الحكام الذي تتعرض له الأمة والشعوب الإسلامية منذ الغزو الأوربي من قهر يرسم خطته المستعمر وينفذها من نصبهم الإستعمار من الحكام المستبدين في العالم الإسلامي. وحتى يتضح لنا مدى صحة هذه الفرضية كسبب رئيس يحول دون وحدة الأمة وتكافل أبنائها وتضامنهم، فإن علينا أن نستعرض حال الأمم التي تماثل الأمة الإسلامية عراقة وكثافة سكان، كالصين والهند واللتان تعرضتا لما تعرضت له الأمة الإسلامية من مختلف ألوان الاستبداد على يد الحكام وساداتهم من الاستعماريين.

ونبدأ بالصين فالصين أرض مترامية الأطراف تضمّ شعوبا عديدة وتتحدّث لغات

مختلفة ولا تشترك فيما بينها إلا في اللّغة المكتوبة، وقد يزيد مجموع سكانها في الوقت الحاضر على تعداد أبناء الأمّة الإسلامية.

وقد مرّت الصين بكلّ ما مرت به الأمة الإسلامية من حكم الأباطرة وأمراء الإقطاع وتسلّط الاستبداد والطغيان والاستعمار. ومع ذلك لم تتصدع أركان وحدة الأمة الصينية وظلت الصين بلدا واحدا ومجتمعاً واحداً ودولة واحدة. كما أنّ النزاع بين حكومة الصين وحكومة تايوان ليس نزاعاً على التمزق والاستقلال ولكنّ النزاع والملاحاة إنما يدوران حول أي الحكومتين هي الحكومة الشرعية. والعجيب أن هذا القدر من الصراع والمواجهة ما كان له أن يدوم لولا سطوة السياسات الغربية وأساطيلها في المحيط الباسفيكي وبحر الصين.

أمّا الهند فهي بلد آخر يقارب تعداد سكّانه اليوم تعداد سكّان العالم الإسلامي. وتحتلّ دولة الهند شبه قارّة بها شعوب ولغات عديدة ومشاكلها الدينية واللّغوية والعرقية والاقتصادية أضعاف ما تعاني منه باكستان الّتي كان الغاية من إنشائها أن تكون بلداً ودولة للإسلام والمسلمين في شبه القارّة الهندية. لكن المؤسف أن وحدة باكستان لم تصمد طويلاً، فما لبثت أن تمزّقت إلى بلدين، ليس هذا فقط فإن الشطر الشرقي من باكستان لم يكتف بالانفصال بل اتخذ من يومه عيدا قومياً له.

أمّا الشطر الآخر وهو ما كان يعرف بباكستان الغربية فإن ما يتعرّض له من نزاعات وصراعات سياسية وعنصرية دامية يستوجب منّا التوجه إلى الله بالدعاء أن يجمع شمله وأن يقضي على الفرقة فيه قبل أن يتمزق ذلك البلد العزيز إلى المزيد من الإرب والأشلاء.

أمّا الهند فرغم كلّ ما تعانيه من المشاكل المضاعفة والأدواء المعضلة فإنها ما تزال شعباً واحداً وبلداً واحداً. بل إنّ المحلّلين السياسيين يعزون الحروب الهندية الباكستانية إلى رفض الهندوك مبدأ انسلاخ أيّ جزء من أجزاء شبه القارة الهندية عن الدولة الهندية.

كذلك فإن من المؤسف واللافت للنظر أنّ ضعف عوامل الوحدة في كيان الأمّة لا يقتصر على شعب مسلم دون شعب أو على جزء من الأمة دون جزء بل إن هذه الظاهرة تتكرر في مختلف الربوع، حتى إن بلاد العرب وهي قلب بلاد الإسلام لم تسلم من هذه الآفة، بل لا نكون مغالين إذا قلنا إن تمزق صفوفهم وتعدد ذولهم قد فاق أيّ إقليم آخر من أقاليم الأمة الإسلامية المترامية الأطراف.

وإذا كانت الأمة الإسلامية على هذا الحال من التفرق والانقسام، وهو أمر من الواضح أنه لا يتّفق مع الدين أو المصلحة والعقل، فهل من المفيد الدعوة إلى حديث مكرّر معاد

عمّا يأمر به الإسلام من الوحدة والتضامن والتكافل، أو عمّا يحض عليه العقل والمصلحة العامة، أو هل ينفع مزيد من التأكيد على إبرام مزيد من مواثيق الوحدة والتضامن والعمل على تفعيل مؤسّسات التعاون والتكافل ووضع مخططاتها بشكل جدي موضع التنفيذ.

من الواضح أنّ مثل هذه الجهود ومثل هذا التكرار وحده إنما هو مضيعة للوقت، قليل الجدوى والغناء. ومن هنا لابد للمرء أن يبحث عن أسباب أكثر شمولاً وعمقاً في كيان الأمة طلباً لتشخيص الداء ووصف الدواء. وعليه وبعد تقليب النظر وتصفح أحوال الأمة الإسلامية شرقها وغربها حاضراً وغابراً لم يبق أمامنا إلاّ الالتفات نحو الجانب النفسي والتربوي في بناء الشخصية الإسلامية المعاصرة والأبعاد الفردية والاجتماعية في تكوينها. أي إن الجانب الذي يجب أن نلتفت إلى دراسته لفهم الشخصية الإسلامية المعاصرة وما يعتورها من العجز والتمزق إنما هو بالدرجة الأولى الجانب النفسي التربوي وكل ما يسهم في تكوينه وبلورته.

وإذا نظرنا إلى أسس التربية الإسلامية وبناء الفرد النفسي ورؤيته الكونية العقدية فإنّنا نجد أن ذلك لا ينبني على شمولية المنهج القرآني والتجربة النبوية وإنما نجده يقوم ويبنى على منهج اجتماعي تربوي جزئي قاصر هو منهج كتاب الفقه الإسلامي ورؤيته التربوية. فكتاب الفقه الإسلامي ومنهجه الجزئي هو في الحقيقة المنهج الّذي يمثّل دليل تربية الإنسان المسلم ووعيه لذاته وعلاقاته الاجتماعية ويرسي أسس بنائه النفسي.

وكتاب الفقه الإسلامي أو دليل التربية الإسلامية هو كتاب ألّف من قبل المثقّفين والمفكّرين الإسلاميين الّذين عرفوا عموماً في تاريخ الفكر الإسلامي بالعلماء. وقد كتبت هذه الكتب في عصر الانفصام أي عصر ما بعد عهد وحدة الحياة الإسلامية فكراً ونظاماً على أساس المبادئ والقيم والمفاهيم الإسلامية. وهكذا فإن هذا الداء قد بدأ منذ وقت مبكر في العهد الأموي بداية دامية واجه فيها المدنيون والمثقفون القيادة السياسية القبلية أو الشعوبية المستبدّة ووقفوا منها ومن مشروعها موقف المعارضة المنكسرة. وحين فشل مجهود مدرسة المدينة والمثقفون ومشروعهم في استعادة طبيعة وحدة الحياة الإسلامية وسيادة قِيَمِها في الحياة الفردية والحياة العامة ومؤسساتها، تبع ذلك أن أخذ هؤلاء المثقفون الإسلاميون موقف المعارضة الرافضة مدنياً للنظام العام، وبلور العلماء فكراً جزئياً يمثل جوهر منهجه كتاب الفقه دليلاً للتربية الإسلامية، فجاء هذا الخطاب التربوي التاريخي الإسلامي الفقهي موجهاً في جوهره إلى المسلم فرداً ليشمل كلّ وجوه حياته الفردية بدءا بولادته ثم اختيار اسمه حتّى وفاته وكيف يدفن مرورا بالمعاملات.

وهكذا أصبح الجانب السياسي والاجتماعي العام وما تمثّله المؤسّسات والسلطات والمصالح العامة أمرا مسكوتا عنه في منهج التربية الإسلامية الفقهية. وكانت النتيجة المؤسفة أن أصبح البعد الاجتماعي السياسي بعداً غائبا عن تكوين شخصية الإنسان المسلم ونفسيته ورؤيته الكونية. وشمل هذا القصور الثقافي التربوي كافة أفراد الأمة بغض النظر عن مدى الالتزام والولاء الديني للفرد المسلم.

ونستطيع أن نتمثل الصورة الفردية للبناء النفسي للمسلم في موقفه من شئون حياته الفردية والخاصة وفي موقفه من شئون حياته العامة. فالفرد المسلم حين يشكّ في أمر من أمور عبادته فإنه لن يتردّد في السؤال عن الوجه الصحيح فيها. ولو أن المسلم اضطرّ إلى معاملة تجارية وفيها ما يمكن أن يدعى ربا فإنه يتمنّى لو أمكن القيام بتلك المعاملة دون ربا.

والمؤسف أننا نجد هذا الفرد المسلم ذاته حين يتعرض لأمر من أمور الحياة العامة يأخذ مأخذاً مغايراً يتسم بضعف الإحساس والمسئولية أو الحرص على المصلحة العامة. ومثالاً لذلك ما يتعرض له الكثير من الأفراد المسلمين مراراً وتكراراً في المطارات ومراكز الحدود وموقفهم من مراعاة الالتزام بالقوانين والتعليمات الرسمية بمنع أمر أو النهي عنه، فإننا نجد هؤلاء الأفراد لن يترددوا في مخالفة القوانين والتعليمات الرسمية ما استطاعوا. بل إننا نجد الفرد من هؤلاء يحس الفرحة والنشوة إذا خالف، ولا نلمس أثراً في إحساسه لتأنيب الضمير لما قد تجلبه المخالفة من ضرر بالمصلحة العامة والنظام العام.

والسبب الواضح في هذا التناقض العجيب في موقف الإنسان المسلم بين الجوانب الفردية والجوانب العامة في حياته هو منهج نشأته الفردية الجزئي مما جعل الفرد المسلم يفتقر إلى البعد العام الاجتماعي والحرص على واجباته والالتزام بها، ولذلك لم يكن للجماعة والنظام العام صدى في تكوين نفسيته وأساس نشأته.

فإذا ما أردنا أن نواجه أزمة وحدة الأمة السياسية والاقتصادية والثقافية وتكافلها الاجتماعي فلن يفيدنا الحديث المكرر المعاد إلى جمهور البالغين عن وجوب الوحدة والتضامن والتكافل وفوائدها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المساجد والجامعات والمؤتمرات وأجهزة الإعلام. بل لابد لنا من مراجعة جدية عميقة شمولية لمنهج تربية الإنسان المسلم ودليل تربيته. أي إنه لا بدّ من مراجعة منهج كتاب الفقه الإسلامي وإعادة كتابة أبوابه واستكمالها واستكمال وحدتها لأنه هو دليل تربية المسلم. أي إنه لابد لنا أن نرسي مجدداً قواعد البعد العام الاجتماعي ومفاهيم الاستخلاف والرعاية الاجتماعية في التكوين النفسي للفرد المسلم.

لابد للفكر التربوي الإسلامي أن يعيد إلى منهج تربية الفرد المسلم مفاهيم الاستخلاف في مختلف جوانب حياته الخاصة والعامة وما يستتبعها من مبادئ ومفاهيم الإخاء والتكافل والتضامن والعدل والشورى والتضحية وحب الأمة والحرص على مصالحها ورعايتها. لابد من تربية روح الانتماء والحرص على مصالح الأمة وحقوقها ورعايتها وحماية مؤسساتها العامة والمحافظة على النظام العام: أي إن كتاب الفقه الإسلامي يجب أن يتضمن كافة أبواب الحياة العامة روحاً ونصاً إلى أن تصبح جزءاً لا يتجزّأ من دليل تربية الطفل المسلم وضميره ورؤيته الكونية.

وحتّى يتمّ ذلك لا بدّ من استعادة وحدة الفكر الإسلامي في هداية الوحي وعلمية النظر، فذلك ضرورة فكرية منهجية لتطوير مفاهيم وأساليب تربية الفرد المسلم وتكوين ضميره وكيانه النفسي فردا في مجتمع يحس بمسئوليته ومصيره في جوانب حياته وواجباته الفردية والاجتماعية بحيث يتعلّق بهما في ضميره معنى الحلال والحرام، والطيّب والخبيث، والهداية والضلال. كما أنها ضرورة للقضاء على سرطان الخوف والخرافة في مفاهيم الثقافة والتربية الإسلامية وما يتبعهما من العجز والسلبية الحضارية وتدمير مفاهيم الاستخلاف وقدراته.

وحدة المعرفة وسلامة منهج التفكير والفهم العلمي أساس في حسن توجيه الخطاب الإسلامي وامتلاك ناصية القدرة على توجيهه بقدرة فعالة إيجابية خاصة نحو الطفل المسلم كما هي أساس أيضاً في القدرة على إصلاح مناهج التعليم الإسلامي على أسس سليمة تدرك مراحل النمو النفسي وما يناسب كل مرحلة وكل حالة من حالات النفس الإنسانية لأن هذا الإدراك العلمي هو من أهم الاسباب المؤدية إلى إصلاح مناهج التربية الإسلامية وإعادة الجوانب العامّة الاجتماعية المفقودة منها.

إنّ مسئولية المثقّفين والعلماء كبيرة في إصلاح الفكر الإسلامي ومناهج التربية الإسلامية وحسن توجيه الخطاب الإسلامي إلى الفرد المسلم منذ ولادته حتى يبلغ مبلغ الرجولة والمسئولية، و مسئوليتهم كبيرة في إعداد ما يناسب كلّ مرحلة وحالة من حالات تطور الطفل ونموه حتى تتأصل طاقات الشجاعة والقدرة في نفسه وتتكامل مكارم السلوك والأخلاق فرداً وجماعة في كيانه ويقضي على مصادر الإرهاب والخرافة في تراكمات الفكر الإسلامي الشعبي والديني والتربوي خلال عصور التخلف والضعف والتمزق.

إن الأسلوب العلمي الشجاع هو الفكر الذي لا يصرف النظر والدرس عن أمر أو

ظاهرة حتى يتبين له حقيقة أسباب ذلك الأمر وتلك الظاهرة ولا يمنعه عن ذلك ما قد تتلبس به بعض الأمور من قداسات خاطئة أو ما يبنى حولها من الحواجز النفسية والمخاوف الوهمية. هذا اللون من الفكر العلمي هو الذي يمكن أن يتصدى لظواهر التخلف والضعف والتمزق والتناحر وغياب عوامل الوحدة والتضامن والتكافل في التكوين النفسي للإنسان المسلم المعاصر. هذا الأسلوب العلمي الناقد هو الذي يمكن أن يجسد من جديد بشكل جاد مجتمع الاستخلاف القوي الأمين المرتكز على مقاصد القرآن الكريم والسنّة النبوية والشريعة وقيمها ومبادئها ويستحق أن يكون مثالاً حياً في مفرق الحضارة البشرية للصلاح والإصلاح.

تصحيح

في الصفحة السبعين بعد المائة من العدد الثالث وردت في مقال **الدكتور عبد الحميد أحمد أبو سليمان** الفقرة التالية:

وصفات يكون وجه الاعجاز في مفردات حياة الرسول البشر فكل مفردة منها مهما كانت عظمتها كان من الممكن أن يتصف بها إنسان آخر. وهنا نجد أننا لو تقصينا حياة الرسول ﷺ في جوانبها كافة لتبيّن لنا أن الإعجاز في حقيقته يكمن في اجتماع كل هذه الصفات وما ارتبط بها من ممارسات وإنجازات في شخصية رجل واحد. فوجه الاعجاز إذن ليس في بشرية أية صفة من صفات الرسول ﷺ ولكن في اجتماع كل هذه الصفات ونظام تفتحها في حياة رجل واحد من البشر.

نرجو أن تقرأ على الشكل التالي:

ووجه الإعجاز ليس في مفردات حياة الرسول البشر فكل مفردة منها مهما كانت عظمتها فإنه من الممكن تَصوُّر أن يتصف بها إنسان آخر. وهنا نجد أننا لو تقصينا حياة الرسول ﷺ في جوانبها كافة لتبيّن لنا أن الإعجاز في حقيقته يكمن في اجتماع كل هذه الصفات وما ارتبط بها من ممارسات وإنجازات في شخصية رجل واحد. فوجه الاعجاز إذن ليس في بشرية أو عدم بشرية أية صفة من صفات الرسول ﷺ ولكن في اجتماع كل هذه الصفات ونظام تفتحها في حياة رجل واحد من البشر.